بأن قرارات القمة تحمل شيئاً جديداً هامّاً، هو «انه، لأول مرة، تطرح قضية التكامل العربي الاقتصادي، والسياسي، والعسكري، والامني، في اطار مفهوم جديد لحماية الامن القومي العربي». وأوضح عبدربه «ان هذا المفهوم جديد للأمن القومي العربي؛ وهذا المفهوم له أهميته في الظروف العالمية المتغيّرة حالياً؛ وهذا هو المحور في التحرك العربي الاقليمي، والدولي» (**القبس**، الكويت، ٣١/٥/١٩٩٠).

مجلس الأمن، في جنيف

وكان واصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تحركاً فلسطينياً نشطاً على الصعيدين، العربي والدولي. وفي اطار هذا التحرك، قام بزيارة آسيوية هامّة، فالتقى، في بكين، بالقيادة الصينية، وتباحث معها بشأن عملية السلام في الشرق الاوسط (**فلسطين الثورة**، ٢٠/٥/١٩٩٠). وابّان تحرك عرفات الدولي، وقعت مجزرة ريشون لتسيون، بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٠، التي راح ضحيتها ثمانية عمّال فلسطينيين. واثر المجزرة، طالبت م.ت.ف. بضرورة عقد دورة طارئة لمجلس الامن؛ ونجحت دبلوماسيتها في ذلك، الاّ ان الولايات المتحدة الاميركية رفضت اعطاء عرفات تأشيرة دخول لالقاء خطاب في المناسبة، الأمر الذي دفع الى نقل جلسة مجلس الامن الى جنيف.

وقبل عقد هذه الدورة، حدّدت م.ت.ف. ان المطلوب من مجلس الامن الدولي هو ان يراعي قضية توفير الحماية الدولية للفلسطينيين، وان يوليها أهمية خاصة في نقاشاته، وفي القرارات التي سيصدرها؛ كما ان توفير الحماية الدولية للسكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة هو احد الواجبات التي كان يجب ان يضطلع بها مؤتمر الاشتراكية الدولية الذي عقد في القاهرة. واذا كانت ظروف المؤتمر قد حالت دون مساهمته عى هذا الصعيد، فان المطلوب من احزاب الاشتراكية الدولية الحاكمة ان تطلب من حكوماتها المشاركة الفعّالة في القيام بهذه المهمة (**فلسطين الثورة**، ٢٧/٥/١٩٩٠).

لقد تبدّى الموقف العدائي الاميركي من المنظمة، أولاً، بعدم اعطاء تأشيرة دخول لعرفات؛ ثمّ تجلّى، واضحاً، في بداية الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمن؛ اذ اعترض المندوب الاميركي، توماس بيكرنغ، على الطلب الفلسطيني بالتحدث الى مجلس الامن الدولي بصفة دولة، مطالباً باجراء تصويت على الامر. ولدى اجراء التصويت، وافقت ١١ دولة على الطلب الفلسطيني، مقابل صوت واحد، هو صوت المندوب الاميركي، وامتنعت ثلاث دول عن التصويت؛ وبذلك ألقى عرفات خطاباً في الجلسة، بوصفه رئيساً لدولة فلسطين، طرح، في نهايته، خمس نقاط لحماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، طالبت بأن يعيّن الأمين العام للامم المتحدة مبعوثاً للتفرّغ لعملية السلام، وبتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من خلال قوات طوارىء دولية، وبأن يصدر مجلس الأمن قراراً يضمن مراقبة وتنفيذ ايقاف الهجرة السوفياتية الى الأراضي المحتلة، وفرض عقوبات على اسرائيل بسبب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني (انظر نص الخطاب في «وثائق» هذا العدد، ص ١٣٩ ـ ١٤٤).

وعلى أثر الخطاب، أعلنت الناطقة باسم الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الولايات المتحدة الاميركية تعارض وجود مراقبين دائمين تابعين للامم المتحدة في الاراضي المحتلة. وقالت: «ان الموقف الاميركي من وجود مراقبين دائمين هو اننا عارضنا ذلك في الماضي، ولا يوجد أي تبدّل في موقفنا» (**الحياة**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

سميح شبيب